الخاتمة

الخاتمـــة

تهتم جميع دول العالم بتوفير الغذاء بشتى السبل، ونظراً للزيادة السكانية المتزايدة فقد اتجه العالم كله إلي الإهتمام المتزايد بالثروة السمكية كجزء من الغذاء (البروتيني)، بل والعمل علي تنميتها، وتكمن الأهمية الاقتصادية للأسماك فى أنها من الثروات الطبيعية المتجددة ، والتى تمثل أحد الأنشطة الاقتصادية التى يمكن أن تدر عائداً اقتصادياً مجزياً، ولما كان قطاع الثروة السمكية في اليمن جزءاً من القطاعات التى يتكون منها الاقتصاد القومي لذا فإن عملية تنميته تعتبر جزءاً من التنمية الاقتصادية الشاملة. وتواجه تنمية الثروة السمكية في اليمن العديد من الصعوبات والمشاكل التى يجب التغلب عليها حيث لا يزال متوسط نصيب الفرد من الأسماك في اليمن البالغ 9 كجم/ سنة عام 2004 منخفضاً مقارنة بمتوسط نصيب الفرد عالمياً البالغ 16.2 كجم/ سنة، وعربياً 12.9 كجم/ سنة وذلك لعام (2004)، كما أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلى الإجمالي لازالت ضئيلة حيث بلغت حوالى 1.5% من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى خلال العام 2004، وبالتالي فقد ركزت الدراسة علي دراسة الإمكانيات الاقتصادية لتنمية الثروة السمكية بالجمهورية اليمنية وذلك من خلال مجموعة من الأهداف المحددة والتى يمكن من خلالها معالجة مشكلة الدراسة، وتنمية النشاط الإنتاجي في مجال الثروة السمكية وتتمثل تلك الأهداف فى:

- دراسة الوضع الراهن لقطاع الثروة السمكية، وذلك من خلال دراسة تطور كل من الإنتاج، الاستهلاك والصادرات السمكية مع التطرق إلي دور التصنيع والإستثمارات في تنمية الثروة السمكية وكذلك العمالة السمكية ووحدات الصيد المختلفة.
- دراسة المشاكل والمعوقات التى تواجه صيادي العينة ومقترحاتهم .
- تقدير كلاً من الكفاءة الإنتاجية والإقتصادية لقطاع الثروة السمكية وفقاً للمناطق وأساليب الصيد وسعات محركات المراكب .
- دراسة التسويق الداخلى فى اليمن من خلال تقدير نموذج النقل السمكي بين محافظات الجمهورية .
- التقيم المالى للإنتاج السمكى باليمن.
- دراسة جدوي لمشروع مقترح للإستزراع السمكي .
- دراسة التسويق الخارجى للإنتاج السمكى بالجمهورية اليمنية، وتقدير الميزة التنافسية للصادرات السمكية اليمنية في بعض الأسواق العربية والعالمية.
- تقدير الفوائض الاقتصادية لصادرات الأسماك اليمنية

- وقد اعتمدت الدراسة لتحقيق تلك الأهداف علي مصدرين من بيانات تمثلا فى البيانات الثانوية من مصادر مختلفة مثل وزارة الثروة السمكية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وأكاديمية البحث العلمي بالقاهرة ، والمعلومات المتوفرة في شبكة الإنترنت بالإضافة إلي الجامعات المختلفة الدراسة، والبيانات الأولية من خلال عينة الدراسة لثلاث مناطق ساحلية (الحديدة، حضرموت، عدن).

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تقسيمها إلي ستة أبواب رئيسية بالاضافة الى المقدمة وملخصين باللغة العربية والإنجليزية، وتناول الباب الأول: الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة والإطار النظرى ، واشتمل الباب الثاني علي الوضع الراهن للقطاع السمكي ، بحسب أساليب الصيد ومصادره والقطاعات المنتجة ، ومناطق الصيد ، والأنواع المختلفة ، وتم استعراض إستهلاك الأسماك بنوعيها السطحية والقاعية ، والأسعار مع التطرق لدور التصنيع والإستثمارات ودورهما في تنمية الثروة السمكية إضافة إلى التوزيع الجغرافى للصادرات السمكية اليمنية، إضافة إلى دراسة الوضع الراهن للصادرات السمكية اليمنية والتوزيع الجغرافى لها والعوامل المؤثرة على عدم استقرارها. وكانت أهم نتائجه:

- يساهم الصيد التقليدى بحوالى 98.5%، فى حين يساهم الصيد التجارى بحوالى 1.5% كمتوسط للفترة (1990–2005). وذلك من إجمالى الإنتاج السمكى باليمن.
- تساهم محافظات الحديدة بحوالى 32.2%، تليها محافظات حضرموت والمهرة وعدن ويمثل إنتاجهم حوالى 22.42%، 18.76%، 15.8% كمتوسط للفترة (1990–2005) وذلك من إجمالى الإنتاج السمكى اليمنى.
- بلغت أعداد القوارب حوالى 16.9 ألف قارب عام 2004، يتركز معظمها فى منطقة حضرموت بنسبة تبلغ حوالى 38.5% من إجمالى عدد القوارب.
- زادت أعداد المشروعات السمكية بحوالى 50% عام 2004 بالمقارنة بعام 2003.
- زادت أعداد مصانع القوارب إلى 8 مصانع عام 2004 مقارنة بحوالى 4 مصانع عام 1990، كما زادت الطاقة الإنتاجية اليومية من الثلج عام 2004 إلى أكثر من 1000 طن.
- بلغ معامل التركيز الجغرافى _جينى هيرشمان) حوالى 74.4، 37.9، 81.8، 64.2 عام 2003 مقارنة بحوالى 59.0، 50.7، 34.9، 79.5 عام 1999 وذلك للأسماك الطازجة، والمجمدة، والجمبرى، والحبار على الترتيب.ويعتبر هذا المعامل مرتفعا مما يشير الى تركز الصادرات اليمنية في عدد قليل من الدول.

وأشتمل الباب الثالث على عينة الدراسة وتناول توصيف واختيار عينة الدراسة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية، والمشاكل التى تواجه عينة الدراسة. وكانت من أهم نتائجه:

- يعتمد حوالى 52%، 69.6% من أفراد العينة بمحافظتى الحديدة، وحضرموت فى تشغيل قواربهم على البنزين فى حين يعتمد 69.9% بمحافظة عدن على الديزل.
- يعتمد حوالى 94.5% من قوارب الصيد ذات السعات 150 حصان فأكثر على الديزل، بينما يعتمد حوالى 88.4%، 60.8% من قوارب الصيد ذات السعات 40-75 حصان، 75-150 حصان على الترتيب.
- يعتمد حوالى 59%، 77.2%، 56.0% من أفراد العينة فى محافظات الحديدة، وحضرموت، وعدن على الترتيب على قوارب الفيبرجلاس فى حين يعتمد باقى العينة على نوع القوارب الهورى.
- تمثل مشاكل قلة المحصول، وعدم تطبيق قوانين الصيد، وانخفاض أسعار البيع أهم الصعوبات التى تواجه افراد العينة فى مصيد البحر الأحمر، كما تمثل مشاكل قلة المحصول والصيد الجائر، وغلاء الوقود من اهم الصعوبات التى تواجه أفراد العينة فى مصيد خليج عدن والبحر العربى.

أما الباب الرابع فقد اشتمل على الكفاءة الإنتاجية والإقتصادية لقطاع الثروة السمكية ، وتقدير معدلات الصيد المثلي والإنتاج الأمثل مع التعرض للتسويق الداخلى للأسماك فى اليمن من خلال تقدير نموذج النقل بين المحافظات لتحديد النمط التوزيعي الأمثل للناتج المحلي من الأسماك الذى يحقق النهاية الدنيا لإجمالي مسافات التحويل المكاني بين محافظات الفائض، أى محافظات العرض، ومحافظات العجز أى محافظات الطلب، بالإضافة إلى محددات الطلب المحلى على البروتين الحيوانى. وكانت أهم نتائجه

- بلغ حجم الإنتاج الأمثل المدني للتكاليف 1.64 طن وقد حقق حوالى 57% من صيادي العينة هذا الحجم بينما بلغ الحجم المعظم للربح 1.56 طن وقد حقق 59% من صيادي العينة هذا الحجم، وذلك فى منطقة الحديدة (مصيد البحر الأحمر).
- بلغ الحجم الأمثل المدني للتكاليف لكل من منطقتى حضرموت، وعدن حوالى 1.24، 3.36 طن علي الترتيب لكل منهما بنسبة 58.2% ، 78.3% لكل منهما من صيادين العينة.
- بلغ الحجم الأمثل المدني للتكاليف 0.56 طن للقوارب ذات السعة (40-75) حصان، بينما بلغ الحجم الأمثل المدني للتكاليف للقوارب ذات سعة (75-150) 2.01 طن وقد حقق 32 صياد هذا الحجم بنسبة 41% من صيادى العينة وبلغ الحجم المعظم للربح لنفس السعة 14.5 طن ولم يحقق أى من صيادي العينة هذا الإنتاج. أما بالنسبة للمحركات ذات السعات 150 فأكثر فقد بلغ الحجم الامثل المدني للتكاليف 7.5 طن وقد حقق 49% من صيادي العينة هذا الحجم من الإنتاج.

- بلغ الحجم الأمثل المدني للتكاليف لأسلوب الصيد القاعي، السطحي، المختلط 1.83 طن ، 1.43 طن، 1.25 طن لكل منهما علي الترتيب .
- تبين أن محافظتي الحديدة ، وعدن لم يصلا إلي مستوي أقصى إنتاج مستدام رغم أن محافظة عدن يزيد فيها عدد المراكب العيارية المحقق لأقصى إنتاج مستدام عن العدد الفعلي ، في حين تبين أن محافظة حضرموت يزيد إنتاجها الفعلي عن الإنتاج الذى يحقق الاستدامة مما يشير إلي الصيد الجائر بالمحافظة.
- تبين إنخفاض الإنتاج الفعلي سواء للأسماك السطحية أو جملة إنتاج الأسماك مما يشير إلي المجال الواسع في امكانية زيادة كمية الإنتاج سواء للأسماك السطحية بصفة خاصة أو بالنسبة لإجمالي الإنتاج السمكي بصفة عامة ، كما تبين انخفاض المستوي الأمثل عن المستوي الفعلي للأسماك القاعية مما يدل علي الصيد الجائر لهذا النوع من الأسماك الأمر الذى يتطلب معه ضرورة الحد من إصطياد الأسماك القاعية بسبب تعرضها للصيد الجائر.
- بلغت كمية الفائض والعجز من الإنتاج السمكى 161.0، 113.9 ألف طن على الترتيب.
- يتركز فائض الإنتاج السمكى بمحافظتى المهرة، وحضرموت وتمثل حوالى 44.5%، 37.9% وذلك من اجمالى كمية الفائض من الإنتاج السمكى، فى حين يتركز العجز فى الإنتاج السمكى فى محافظات إب، وتعز، وامانة العاصمة، وصنعاء ويمثل حوالى 15.4%، 14.6%، 12.8%، 10.4 من إجمالى كمية العجز فى الإنتاج.
- بلغت الكمية غير الموزعة والتى يمكن تصديرها حوالى 47.2 ألف طن من محافظة المهرة.
- بلغت مرونة الطلب السعرية حوالى −0.097، 0.31، −0.34 للأسماك، واللحوم، والدواجن على الترتيب.
- بلغت المرونة الإنفاقية حوالى −0.0023، 0.0227، 0.0078 للأسماك، واللحوم، والدواجن على الترتيب.
- تشير المرونات التقاطعية بين الأسماك واللحوم والدواجن إلى وجود علاقة احلالية بين الأسماك والدواجن وعدم وجود علاقة إحلالية بين الأسماك واللحوم أو بين اللحوم والدواجن.

واشتمل الباب الخامس علي التقيم المالى والإقتصادى للإنتاج السمكي باليمن وفقا لمناطق الصيد وأساليبه، وسعات المحركات، ووفقا للمصايد ، مع مقترح لدراسة جدوي لمشروع استزراع سمكي في المياه البحرية في اليمن. وكانت أهم نتائجه:

- اتضح تفوق نشاط الإنتاج السمكى فى محافظة الحديدة مقارنة بمحافظتى عدن وحضرموت حيث بلغت نسبة المنافع/ التكاليف حوالى 2.29، 2.17، 1.63 على الترتيب. فى حين بلغت حوالى 2.9، 1.76 لمصيد البحر الأحمر، وخليج عدن والبحر العربى على الترتيب مما يشير إلى أفضلية الإنتاج السمكى من مصيد البحر الأحمر، وبلغت حوالى 1.45،

1.44، 3.06 للسعات (40 لأقل من 75) حصان، (75- لأقل من 150) حصان، أكثر من 150 حصان على الترتيب مما يشير إلى تفوق الإنتاج السمكى باستخدام السعات (150 حصان فأكثر)، كما بلغت حوالى 3.64، 2.14، 1.78 لأسلوب الصيد القاعى، والسطحى، والمختلط على الترتيب مما يشير إلى أن،الإنتاج السمكى بأسلوب الصيد القاعى،يمثل المرتبة الأولى مقارنة بالأساليب الأخرى.

- بلغ معدل العائد الداخلى أكثر من 50% سواء للوضع الراهن أو البدائل الثلاثة المستخدمة فى تحليل الحساسية بإستثناء البديل الأول للسعة (75-150) حصان)، والبديل الثالث لكل من محافظة حضرموت، والسعة (40-75) حصان، والسعة (75-150) حصان حيث بلغت قيمة IRR حوالى 42%، 42%، 28%، 26% على الترتيب، وتبين أن منطقة الحديدة (مصيد البحر الأحمر) مثلت المرتبة الأولى بالنسبة للنشاط الإنتاج السمكى مقارنة بمنطقتى حضرموت وعدن، وبالنسبة لسعات المحركات فقد إحتلت السعة (150 حصان فأكثر) المرتبة الأولى يليها السعة (40-75) ثم السعة (75-150) وذلك وفقاً لقيمة معدل العائد الداخلى IRR.
- بلغت نسبة المنافع للتكاليف لدراسة الجدوى لمشروع مقترح للاستزراع السمكى فى المياه المالحة حوالى 1.5، كما قدر معدل العائد الداخلى حوالى 73%، 51%، 60%، 37% للوضع الراهن والبدائل الثلاثة لتحليل الحساسية على الترتيب.

وتضمن الباب السادس التسويق الخارجى للإنتاج السمكى متناولا الوضع التنافسى للأسماك اليمنية في الأسواق العربية والأسيوية والأوروبية من خلال تقدير نموذج الطلب الأمثل على Almost Ideal demand system، وتقدير الفوائض الإقتصادية لصادرات الأسماك اليمنية باستخدام نموذج التوازن الجزئى والذى يقيس ثلاثة مؤشرات يقيس الأول: عوائد الحكومة من خلال قياس التغير في عوائد الحكومة، والتغير في حصيلة النقد الأجنبي، ويقيس الثاني الكفاءة الاقتصادية من خلال قياس صافي الخسارة علي مستوي المنتج، والمستهلك والمجتمع ويقيس الثالث الرفاهية من خلال قياس التغير في فائض المنتج، المستهلك وذلك في ضوء فرضين هما تدخل وعدم تدخل الحكومة، خلال الفترة (1990 – 2004) والتى قسمت إلي فترتين (1990 – 1995) باعتبارها فترة مقارنة ، وذلك علي أساس اتفاقية الجات (منظمة التجارة العالمية) والتى بدأت بنهاية 1995 والتى كان لها أثارها علي تجارة الدول المنضمة وغير المنضمة. وكانت أهم النتائج:

- تبين أن أهم العوامل المؤثرة علي نصيب اليمن بالسوق العربى من الأسماك الطازجة والمبردة والمجمدة هي نصيب فرنسا من واردات السوق العربي، والإنفاق الحقيقي للسوق العربي علي وارداته من هذا النوع من الأسماك، إضافة إلي عوامل أخرى تبينت من خلال

تقدير المعادلات الأخرى مثل سعر الهند ، نصيب كلا من الهند وهولندا. وتبين من خلال المرونة الإنفاقية 0.65 أن الأسماك الطازجة اليمنية طلبها غير مرن بالسوق العربي ، كما تبين من خلال تقدير المرونة السعرية لسعر الهند، تايلاند والبرتغال – 0.71 ، −0.62 علي الترتيب عدم وجود تنافس سعرى بين هذا النوع من الأسماك الهندية ، البرتغالية مع الأسماك اليمنية بالسوق العربي.

- تبين أن أهم العوامل تأثيراً علي نصيب اليمن بالسوق الآسيوى من الأسماك الطازجة والمبردة والمجدة هي نصيب الأرجنتين، شيلي، وسعر كلاً من الهند، أسبانيا، الإنفاق الحقيقي للسوق الآسيوي، إضافة إلي نصيب إندونيسيا وتبين وجود تشابه في جودة الصادرات الإندونيسية، والصادرات اليمنية من هذا النوع داخل السوق الآسيوي إضافة إلى وجود منافسة سعرية بين أسعار الصادرات الأسبانية واليمنية داخل هذا السوق الآسيوى.
- تبين أن أهم العوامل تأثيراً علي نصيب اليمن من الأسماك الطازجة والمبردة والمجمدة داخل السوق الأوروبي هي نصيب كلا من البرتغال، تايلاند، وسعر هولندا، الإنفاق الحقيقي للسوق الأوروبى علي وارداته من هذا النوع من الأسماك، إضافة إلي نصيب الأرجنتين ، وسعرها ، ونصيب استراليا، وقد تبين من خلال تقدير كلا من المرونات الإنفاقية والسعرية أن الأسماك اليمنية طلبها غير مرن بالسوق الأوروبى إضافة إلي وجود منافسة سعرية بين أسعار الصادرات الأرجنتينية واليمنية داخل السوق الأوروبى.
- تبين أن أهم العوامل المؤثرة علي نصيب اليمن من واردات السوق العربي من الأسماك المجففة والمملحة والمدخنة كان نصيب كلا من بنجلادش، فرنسا، وسعر فرنسا وسعر الإمارات ومن خلال تقدير المرونات الإنفاقية، السعرية لتلك الدول تبين وجود منافسة كمية بين صادرات بنجلادش وفرنسا، والصادرات اليمنية من هذا النوع من الأسماك، إضافة إلي عدم وجود منافسة سعرية بين الأسماك الفرنسية والأسماك اليمنية داخل السوق العربي من جهة، وبين الأسماك الإماراتية، والأسماك اليمنية من جهة أخرى داخل السوق العربي
- تبين أن أهم العوامل المؤثرة علي نصيب اليمن من واردات السوق الأسيوي من هذا النوع من الأسماك كانت هي نصيب الإمارات من واردات السوق الآسيوي ، الإنفاق الحقيقي للسوق الآسيوي علي وارداته من هذا النوع من الأسماك، وسعر الإمارات، وسعر فرنسا، وسعر النرويج، وقد تبين من خلال تقدير المرونات الانفاقية والسعرية أن الأسماك المجففة والمملحة والمدخنة اليمنية سلعة طلبها غير مرن بالسوق الأسيوي كما تبين عدم وجود منافسة سعرية بين الأسماك الفرنسية والأسماك اليمنية داخل السوق الآسيوي، وكذلك بين الأسماك الإماراتية والأسماك اليمنية، كما تبين وجود منافسة سعرية بين السعر النرويجي

والسعر اليمني لتلك الأسماك وأتضح وجود عدم منافسة كمية بين الصادرات الإماراتية واليمنية داخل السوق الأسيوى للأسماك المجففة والمملحة والمدخنة.

- تبين أن أهم العوامل المؤثرة علي نصيب اليمن من واردات السوق العربى من القشريات والرخويات الطازجة والمبردة والمجمدة والمملحة هي الإنفاق الحقيقي للسوق العربي علي وارداته من هذا النوع من الأسماك، وتبين من خلال تقدير المرونة الإنفاقية (0.63) أن هذا النوع من الأسماك طلبها غير مرن بالسوق.
- تبين أن أهم العوامل المؤثرة علي نصيب اليمن من واردات هذا السوق الآسيوى من هذا النوع من الأسماك هي: نصيب كوريا الجنوبية، والمغرب، وماليزيا، وسعر أمريكا، والإنفاق الحقيقي للسوق الآسيوي علي وارداته من هذا النوع من الأسماك، وتبين أيضا أن طلبها غير مرن كما اتضح أيضا عدم وجود تنافسية كمية بين الصادرات الكورية والماليزية والمغربية من جهة والصادرات اليمنية من جهة أخرى، وتبين وجود منافسة سعرية بين الصادرات الأمريكية واليمنية داخل السوق الأسيوي.
- اتضح أن أهم العوامل المؤثرة علي نصيب اليمن من واردات هذا الاوروبى هى نصيب كل من استراليا، وإندونيسيا، والإنفاق الحقيقي للسوق الأوروبى علي وارداته من هذا النوع من الأسماك، كما تبين وجود منافسة كمية بين الصادرات الأسترالية والإندونيسية والصادرات اليمنية لهذا النوع من الأسماك.
- تبين أن صادرات الاسماك والقشريات والرخويات المحضرة والمحفوظة لا يزال قاصرا علي عدد محدود جداً من الدول ومنها السعودية والإمارات وقد تبين أن أهم العوامل المؤثرة علي نصيب اليمن من واردات السوق العربي هى نصيب الفلبين، وسعر إنجلترا، والإنفاق الحقيقي للسوق العربي علي وارداته من هذا النوع من الأسماك، كما أتضح وجود منافسة كمية بين الصادرات الفلبينية والصادرات اليمنية، إضافة إلي عدم وجود منافسة سعرية بين الأسماك الإنجليزية ونظيرتها اليمنية داخل السوق العربي من هذا النوع من الأسماك.

وفيما يخص نتائج النموذج الجزئى لتقدير الفوائض الإقتصادية للصادرات السمكية اليمنية فكانت النتائج كالتالى:

- اتضح وجود دعم ضمني للأسماك خلال الفترة الأولى انخفض هذا الدعم خلال الفترة الثانية، كما تبين من خلال التغير في عوائد الحكومة وبوجود دعم ضمني أن الدولة تحملت أعباء حكومية خلال الفترتين بلغت 35.1 ، 25.1 مليون دولار كمتوسط للفترتين علي الترتيب. بينما زادت العوائد الحكومية في حالة عدم تدخل الدولة للفترتين لتبلغ حوالى 32.5 ، 9.5 مليون دولار كمتوسط للفترتين علي الترتيب.

- انخفضت حصيلة النقد الأجنبي خلال الفترتين في حالة تدخل الدولة لتقدر بحوالى 7.4، 6.4 مليون دولار كمتوسط للفترتين علي الترتيب، تزايدت فى حالة عدم تدخل الدولة لتبلغ حوالى 30.4، 9.6 مليون دولار كمتوسط للفترتين علي الترتيب.
- بلغ صافي التأثير خلال الفترتين في حالة تدخل الدولة حوالى 12 ، 7.2 مليون دولار كمتوسط للفترتين ، بينما بلغ حوالى 34.8 ، 16.9 مليون دولار كمتوسط الفترتين علي الترتيب فى حالة عدم تدخل الدولة.

التوصيات:

من خلال نتائج الدراسة التى تم التوصل إليها وبهدف تحقيق التنمية الشاملة لقطاع الثروة السمكية بالجمهورية اليمنية فإن الدراسة توصي بالاتى:

(1) الاهتمام بالصيادين التقليدين (التعاونى والفردي) لما لهذا القطاع من أهمية نسبية في الإنتاج السمكي الإجمالي، وذلك من خلال وضع البرامج والأهداف أو التأهيل والتوعية.

(2) الحد من الصيد الجائر وخاصة للأسماك القاعية.

(3) الاهتمام بالإستزراع السمكي كأحد أهم المحاور لتنمية الثروة السمكية وتشجيع إقامة مزارع سمكية خاصة وأنه قد ثبتت فعالية جدوي استثمارها وخاصة في المياه المالحة.

(4) تقديم المساعدات والقروض للقطاع الخاص لإقامة مزارع سمكية للأنواع التجارية للمحافظة على المخزون السمكى وزيادة الإنتاج السمكى.

(5) توسيع دائرة التسويق الخارجي للصادرات اليمنية من الأسماك وعدم تركزها في دول معينة.

(6) توفير البنية الأساسية للتسويق الداخلي والخارجي للأسماك من خلال تطوير موانئ الاصطياد بما يؤهلها بتقديم الخدمات اللازمة والكافية لإنتاج الصيد من خلال توفير الثلاجات ذات السعات الكبيرة لحفظ الأسماك.

(7) العمل على توفير ورش الصيانة وقطع الغيار لمعدات الصيد بما يساعد الصيادين على رفع كفاءتهم الإنتاجية في عملية الاصطياد.

(8) العمل على تشجيع إقامة المصانع السمكية وخاصة في مناطق الصيد ذات الفائض في الإنتاج السمكي مثل محافظة المهرة.

(9) تنمية نشاط صناعة قوارب الصيد من خلال التوسع في مصانع القوارب وتشجيع القطاع الخاص،مع الأخذ في الاعتبار الإنتاج الأقصى المستدام وجهد الصيد اللازم للحصول عليه.

(10) معالجة الأسباب المؤدية لانخفاض الإنتاج السمكي بمصيد البحر الأحمر وخاصة خلال السنوات الأخيرة، والعمل على زيادة الإنتاج السمكي بهذا المصيد مع الأخذ في الاعتبار أيضا الإنتاج الأقصى المستدام وجهد الصيد اللازم للحصول عليه.